

للشيخ الإمام محتربن أبي بكربن عبدالقت درالرازي

طبْعَة مُدَقَّقة ڪَامِلة التَّشكيل وَمُسَيِّرة المسَدَاخِل

اخسراج وَائِرَة المعَسَاجِم فِي مَكْسَبَذُ لِسُنَان

مكتبة لبنان

مَكتبة لبَنان سَاحَة رياض الصِّلح بيروت

جميث الطقوت مجفوظت مَكتبَة لبننان 1901

		O PO
	,	







ب إسالهم الرحمية كلِمة النساشيس

حَظِيَ «مُختَارُ ٱلصِّحاح» مُنْذُ أُواخِرِ القَرْنِ التَّاسِعَ عَشَرَ بأَ هَمَّيَّةٍ لَمْ يَحْظَ بِمِثْلِها مُعْجَم سِواه. فقَدْ تَداولَتْهُ أَيدي الطَّلابِ عَلَى مُخْتَلِفِ مُستَويَاتِهِم باَلشَّكلِ الذي وَضَعَهُ فيه الشيخ مُحمَّد بن أبي بَكْر الرَّازي كَمَا اخْتصرَهُ عن صِحاح الجَوهريِّ تارِكًا تَرتيبَ مَداخِلِهِ حَسَبَ التقليديِّ ، أي بَدْءًا بحُروفِ أُواخِرِ الكَلِمَاتِ.

وتوالَتْ طَبَعاتُ «مُختارِ الصِّحاح» وتزايدَ الإقبالُ عَلَيْهِ فِي المَعاهِدِ والمَدارِسِ بِشَكْلِ حَفَزَ وَزارةَ المَعارِفِ المَعارِفِ المَعِمْرِيَّةَ فِي الْعَقْدِ الثَّانِي من هٰذا القَرْنِ إلى رِعايَةِ إصدار طَبْعَةٍ مِنْهُ مُرَتَّبَة حَسَبَ الترتيبِ الْأَلِفِائِيِّ لِيَسْهُلَ عَلَى الطَّلابِ اسْتِعْمَالُه. وانتشرَتْ تِلْكَ الطبعةُ بأحجامٍ مُتَفاوِنَةٍ وأُعيدَ طَبْعُها عِدَّةً مَرَّاتٍ.

وعلى مَدَى اَلقَرْنِ العِشْرِينَ تَعَدَّدَتِ الْمَعاجِمُ الْعَرِبَيَّةُ وَتَنَوَّعَتْ لَكِنْ ظُلَّ لِمُخْتَارِ الصِّحَاحِ مَكَانُهُ الْمَرْمُوقُ بَيْنَهَا ، وذٰلِكَ بِفَضْلِ مِيزاتِهِ المُتَعَدِّدَةِ – فَهُوَ يَجْمَعُ مِن مُفْرَداتِ اللَّغَةِ العَربِيَّةِ مَكَانُهُ الْمَرْمُوقُ بَيْنَهَا ، وهُوَ إلى وُضُوحِهِ مَا يَحْتَاجُهُ الطَّالِبُ في مَراحِلِ دِراسَتِه الاَبتِدائِيَّةِ والاَعدادِيَّةِ والثَّانَوِيَّةِ ، وهُوَ إلى وُضُوحِهِ مَشْهُولَةِ مُتَنَاوَلِه يَكَادُ لا يُجَارَى في بَعْضِ المَجَالاتِ وبِخَاصَّةٍ مِنْ حَيْثُ مُعالَجَتُه لأَلفاظِ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللهُ الل

ونُذَكُرُ المُراجِعَ اللَّبيبَ أَنَّ التَّرتيبَ الالِفْبائي لِمَداخِلِ المُعْجَمِ هُوَ لِلالفاظِ المُجَرَّدَةِ من النَّوائِدِ ، فإذا أَرادَ كَشْفَ لَفْظَةٍ فَلْبَطْلُبْهَا في بابِ الحَرْفِ الأَوَّلِ مِنْهَا إِنْ كانَتْ مُجَرَّدَةً ، وإنْ كانَتْ مَزيدَةً فَلْيُجَرِّدُها أَوَّلاً مِنَ الزَّوائِدِ ثُمَّ يَطْلُبْها في بابِ الحَرْفِ الأَوَّلِ مِمَّا بَقِي. وإنْ كانَتْ مَزيدةً فَلْيُجَرِّدُها أَوَّلاً مِنَ الزَّوائِدِ ثُمَّ يَطْلُبْها في بابِ الحَرْفِ الأَوَّلِ مِمَّا بَقِي. فَلَفْظَة ضِغْتُ تُطْلَبُ في بابِ الضَّادِ لأَنَّها مُجَرَّدَةٌ ، أَمَّا كَلِمَة مُواظَبَة فَتُطْلَبُ في بابِ وَظَبَ وَطَبَ وَهُو اللَّفْظُ الجَذْرِيُّ لِلْكَلِمَة بَعْدَ تَجْريدِها. وهكذا تُطْلَبُ لَفْظَة مَحْقُوق في حَقَق ولَفْظَة أَعْبَل في عَلَى .

وإذا كَانَ فِي الْكَلِمَةِ حَرُفٌ مَقْلُوبٌ عن آخَرَ فَتُطْلَبُ تِلْكَ الْكَلِمَةُ فِي مَكَانِ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ الْمَقْلُوبِ عَنْهُ، فَكَلِمَةُ سِيِّد تُطْلَبُ فِي سَوَد وكَلِمَةُ بَرِيَّة تُطْلَبُ فِي بَواْ.

أَمَّا اللَّالَفاظُ اَلَّتِي يُتَوَقَّعُ أَنْ يَصْعُبَ عَلَى الطَّالِبِ رَدُّهَا إِلَى مُشْتَقَاتِهَا فَقَدْ ذُكِرَتْ في مَواقِعِها الْفَبائيًّا حَيْثُ رُدَّتْ إِلَى جُذُورِهَا المُجَرَّدَةِ لِلْمُراجَعَةِ – فَالمُعْجَمُ مَثْلًا يُحِيلُ الْمُراجِعَ :

عَلا	إلى	تُعال	وفي	وَسَقَ	إلى	اتَّسَقَ	في
سَوف	إلى •	مَسافَة	وفي	ضحل	إلى	اضمحلَّ	وفي
وَنِيَ	إلى	مِيناء	وفي	برأ	إلى	بَ رِي ّة	وفي
وَهبَ	إلى	هِبة	وفي	بَوَر	إلى	بَرَّيَّة	وفي
				وَخَمَ	إلى	تُخَمة	وفي

... وهكذا.

وكُلُّ أَمرٍ يَهُونُ بِالآستعمَالِ وَٱلمُمَارَسَةِ.

هٰذا وقد آرتائينا أَنْ تكُونَ هٰذِهِ الطَّبْعَةُ مُميَّرةً عن كُلِّ ما سَبَقَها من طَبَعات لِخِدْمَةِ القارِئِ والطَّالِبِ والمُراجِعِ فِي شَتَّى أَنْحاءِ الوَطَنِ العَربِيِّ. لِذا أَجْرَئِنَا مُراجَعَةً عامَّة لِلْمُعْجَمِ قامَ بِها لَعْويو دائِرةِ المَعاجِمِ فِي مَكْتَبَةِ لُبنان فصَحَّحوا ما بِه من أخطاء مِطْبُعِيَّةٍ وضَبَطُوه بِالشَّكُلِ الْكَامِلِ مَنْعًا لِكُلِّ ٱلتِباس. وقرَّرْنا إخراج المعجم بحُلَّةٍ أَبْهى وأوضَحَ فجعلناهُ بِلُونَيْنِ وذٰلِكَ الْكَامِلِ مَنْعًا لِكُلِّ ٱلتِباس. وقرَّرْنا إخراج المعجم بحُلَّةٍ أَبْهى وأوضَحَ فجعلناهُ بِلُونَيْنِ وذٰلِكَ لابْرازِ مَداخِلِه وتَبْيَانِها بِحَيْثُ يَسْهُلُ ٱلرُّجُوعُ إِلَيْها تَبْسِيرًا لاَسْتِعمَالِ المُعْجَمِ وَتَوفيرًا لِوَقْتِ المُواجِع.

والله نَسأَلُ أَنْ يُوَفِّقَنَا عَلَى الدَّوامِ لِخِدْمَةِ لُغَتِنا العَربِيَّةِ ٱلعَزيزَةِ ٱلَّتِي بِها عِزُّ لهٰذا الوَطَنِ الكَبيرِ وسُؤدُدُ أَبْنائِه .

دائرة المعاجم مكتبة لبنان

مقددمة

الحمد لله تعالى علىٰ جزيل نواله ، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد وآله.

وبعد فإن كتاب مختار الصِّحاح قد جمع من مفردات هذه اللغة العربية الشريفة وقيودها ما ترمي إليه حاجة المبتدئين في طلب العلم وتحصيله ويبلغ بهم إلى الغاية فيما يرومونه من تحرير صيغ الألفاظ وأوزانها وتعريف مدلولاتها ممّا جعل له بين جماعة المتأدّبين وأهل اللسان مكانًا غير مدفوع. وبه صعد صاحبه المقام الذي لم يبلغه سواه ممن تصدّوا لأختصار الصحاح كالزنجاني وأبن الصائغ الدّمشتيّ وغيرهما من كبار العلماء.

بيد أنّ الخوض في هذا الكتاب وتناوُل الغرض منه لا يستطيعهما إلا من تدبّر فن الصرف وأحاط علمًا بضروب الآشتقاق ليقتدر على ردّ بعض الكلم إلى بعض ويرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ تدرّجًا إلى موضعها واستطلاعًا لمغزاها على أن الآشتقاق وما يلحق أبنية المشتقات من عوارض الإدغام والإعلال وما يتّصل بهما من أشد الأمور التباسًا في هذه اللغة . فكثيرًا ما تختلف على الناظر مظانّه وتنفرج فيه مسافة الحدس لتعدّد وجوه التغييرات بين الأصل المشتق منه والفرع المشتق ولتردّد الكلمات فيه بين أصلين حتى كان منه بعض المرية عند كثير من الباحثين والمستفيدين وأدى بهم تقليب النظر في سبيله إلى الحيّرة والمكلال .

أنظر كيف يتأتّى للمبتدئ إدراك أن الناقة تجمع على أَنْوُق وأنهم آستثقلوا الضمة على الواو فقد موها فقالوا أوْنق ثم عوضوا من الواوياء فقالوا أيْنق ثم جمعوها على أيانِق حتَّى إذا عرضت له الأيانِق وجدها في مادة (ن وق) وأن السَّيِئة أصلها سَيوِئَة فيطلبها في (س وأ) وأن السَّيّد في (س ود) لأن الأصل فيه سَيْوِد.

وأنّى يسهل عليهِ في أوّل أمرِه أنّ الميزاب يطلب في مادة (وزب) وتجاه الشيء في (وج هـ) وتترى في (وت ر) وأن السَّلسبيل في (س ب ل) واضمحل وامضحل كليهما في

(ض ح ل) وأن السَّنة للعام ِ في (س ن هـ) أو (س ن و) والسِنة للنُّعاس في (وس ن) وأن قولهم عِمْ صباحًا في (نع م) وآيْم الله في (ي م ن) إلى غير ذلك ممّا لا يُهْتَدى إليهِ إلا بعد المزاولة وطول التدريب.

وجلي أن الإمام الرازي جرى على أسلوب الجوهري في إيراد الكلم باعتبار أواخرها وهو ما لا يخلو أيضًا من الصعوبة في بلوغ المراد منه . هذا وقد أتى على (المختار) من تحريف النَّسْخ والطبع ما تنكّرت معه صورته ورثى له من أجله صاحب العطوفة الهمام «حسين فخري باشا» ناظر المعارف العمومية وصاحب السعادة «يعقوب أرتين باشا» وكيلها المفضال فاستقر رأيهما على إعادة طبعه بنفقة المعارف وعهدا في تصحيحه وضبطه إلى حضرة فضيلة الأستاذ الثقة اللغوي «الشيخ حمزة فتح الله» المفتش الأول للغة العربية في النظارة ورغب سعادة الوكيل المشار إليه أن يستم الفائدة من الكتاب وأن يسهل على الطلبة تناوله ، فرأى أن يكون على أعتبار الحرف الأول والثاني كما هو ترتيب المصباح للإمام الفيومي وأن تُرد إلى كل مادة مشتقاتها التي يصعب على الطالب ردها إليها مع حذف ما لا ينبغي أن يطرق مسامع النشء بشرط المحافظة على أصل الكتاب وقد تم بحمد الله تعالى وفق المرام.

محمود خاطر

خطبة المؤلف بسم المدارجم الرسيم

الحمدُ للهِ بجميع ِ المَحامدِ علىٰ جميع ِ النِّعمِ. والصلاةُ والسلامُ علىٰ خير خَلْقِهِ محمّدٍ المبعوثِ إلىٰ خيرِ الأمَم ، وعلىٰ آلهِ وصَحْبِهِ مَفاتيح ِ الحِكَم ِ ومَصابيح ِ الظُّلَم . قال العبدُ المفتقرُ إلىٰ رحمة ربِّهِ ومغفرتهِ محمَّدُ بنُ أبي بكرِ بنِ عبدِ القادِرِ الرَّازِيّ رَحِمهُ الله تعالىٰ : هذا محتصَرّ في عِلْمِ اللُّغَةِ جمعتُهُ من كِتابِ الصِّحاحِ للإمامِ العالم ِ العلَّامةِ أبي نصرٍ إسمعيلَ ابنِ حمَّادٍ الجوهريُّ رحِمهُ اللهُ تعالىٰ ، لما رأيتُهُ أحسَنَ أصول ِ اللغَةِ ترتيبا وأوفَرُها تهذيبا وأسهَلَها تناوُلا وأكثرَها تداوُلا وسَمَّيتُهُ (مختارَ الصِّحاح) وآقتصَرْتُ فيه على ما لا بدَّ لكُلِّ عالِم فقيه ٍ، أو حافظٍ ، أو مُحَدِّثٍ ، أو أديبٍ من معرفتِهِ وحِفظِهِ : لكثرةِ استعمَالهِ وجَرَيانهِ على الأَلْسُن ممَّا هو الأَهَمُّ فالأَهَمُّ خصوصًا ألفاظُ القرآنِ العزيزِ والأحاديثُ النبويَّةُ ؛ واجتنبْتُ فيه عويصَ اللغةِ وغريبَها طَلبًا للاخْتِصارِ وتسهيلا للحِفْظ . وضممْتُ إليهِ فوائدَ كثيرةً من تهذيب الأزهريِّ وغيرهِ من أصولِ اللُّغَةِ المَوْثُوقِ بها وممّا فتح اللهُ تعالىٰ به عليّ فكُلُّ موضِع مكتوبٍ فيه (قلتُ) فإنّه من الفوائد التي زدتُها على الأصل. وكلُّ ما أهْمَلُهُ الجوهريُّ من أوزانِ مَصادرِ الأفْعالِ الثلاثيةِ التي ذكر أفعالَها ومن أوزانِ الأفعالِ الثلاثيةِ التي ذكر مصادرَها فإنِّي ذكرتُهُ إمَّا بالنَّصِّ علىٰ حَرَكاته أو برَدِّهِ إِلىٰ واحدٍ من المَوَازين العِشرينَ التي أذكرُها الآنَ إنْ شاء اللهُ تعالىٰ. إلَّا ما لَمْ أَجِدْهُ من هذين النَّوعَينِ في أَصُولِ اللغةِ الموثوقِ بِها والمعتمَّدِ عليها فإنِّي قَفُوتُ أَثْرَه رحِمَهُ اللهُ تعالَىٰ في ذكرِهِ مُهْمَلاً لِثَلا أكونَ زائدًا على الأصلِ شيئًا بطريقِ القِياس بل كلُّ ما زدتُهُ فيه نقلتُهُ من أصولِ اللغةِ الموثوقِ بِها. وأبوابُ الأفعال الثلاثيةِ محصورةٌ في ستةِ

البابُ الأوّلُ: فَعَل يفعُل بفتْحِ العين في الماضي وضمِّها في المضارع. والمذكورُ منه سبعةُ موازين: نصرَ ينصرُ نصْرا، دخل يدخُل دُخولا، كتب يكتُب كتابةً، رد يرُدّ ردّا، قال يقُولُ قولا، عَدا يَعْدُو عدْوا، سما يسمُو سُمُوّا.

البابُ الثاني: فعَل يفعِل بفتْح ِ العين في الماضي وكسْرِها في المضارع. والمذكورُ منه خمسةُ موازين: ضرب يضرِب ضربا، جلس يجلِس جُلوسا، باع يبيِع بَيعا، وَعَد يعِد وعْدا، رَمَى يرمِي رَمْيًا.

البابُ الثالِثُ : فعَل يفعَل بفتْح ِ العَينِ في الماضي والمضارع . والمذكورُ منه ميزانان : قطَعَ يَنْطَعُ قَطُعً يَنْطَعُ قَطُعاً ، خَضَع يخضَع خُضوعًا .

البابُ الرابعُ: فعِل يفعَل بكسْرِ العَين في الماضي وفتحِها في المضارع. والمذكورُ منه أربعةُ موازين: طَرِبَ يَطْرَب طَرَبا، فهِم يفْهَم فَهْما، سلِم يسلَم سلامةً، صَدِيَ يَصْدَى صَدَّى.

البابُ الخامِسُ : فعُل يفعُل بِضَمِّ العين في الماضي والمضارع . والمذكورُ منه ميزانان : ظرُف يظرُف ظَرَافةً ، سَهُل يَسهُل سُهُولةً .

البابُ السادِسُ: فعِل يفعِل بكسْرِ العَين في الماضي والمضارع . كوثِق يثِق وُثوقًا وَنحوهِ ، وهو قليلٌ فلذلك لم نذكر منه ميزانًا نرده إليه بل حيثُ جاء في الكتّاب ننصَ على وَزَانهِ ووزانِ مصدرِهِ . وإنما خصَصْتُ هذهِ الموازينَ العشرينَ بالذِكْر دونَ غيرِها لأنِّي اعتبرتُها فوجدتُها أكثرَ الأوزانِ التي يشتَمِل عليها هذا المختصر.

قاعِدةً : إعلَمْ أن الأصل والقياس الغالب في أوزان مصادر الأفعال الثلاثية أنَّ فَعَل متى كان مفتوح العين كان مصدره على وزن فعل بسكون العين إن كان الفعل متعديًا وعلى وزن فعُل بسكون العين إن كان الفعل الازمًا. مثالُه من الباب الأوّل نصر نصرًا ، قعد قُعُودًا . ومن الباب الثاني ضرب ضربًا ، جلس جُلُوسًا . ومن الباب الثالث قطع قطعًا ، خضع خُضوعًا . ومن كان فعل ضرب ضربًا ، جلس جُلُوسًا . ومن الباب الثالث قطع قطعًا ، خضع خُضوعًا . ومتى كان فعل محسور العين ويفعل مفتوح العين كان مصدره على وزن فعل أيضًا إن كان الفعل متعديًّا وعلى وزن فعل مضموم وزن فعل بفتحتين إنْ كان لازمًا . مثالُه فهم فهمًا ، طرب طربًا . ومتى كان فعل مضموم العين كان مصدره على وزن فعل بلا إلى الفاء وفتح العين ، وفعًا له هذا هو القياس في الكلّ . وأما المصادر السماعيَّة فلا طريق لضبطها إلا السَّاعُ والحِفْظُ والسماعُ مقدَّمٌ على القياس فلا يُصارُ -إلى القياس إلا عند عدم السَّماع .

قاعِدةٌ ثانيةٌ : إعلَم أنَّ الأبوابَ الثلاثةَ الأُولَ لا يكفِي فيها النَّصُّ على حركة ِ الحرفِ الأوسط ِ من الماضي في معرِفةٍ وزن المضارع لأختِلافِ وزْن ِ المضارع مع ٱتِّحاد الماضي فلا بُدَّ من النصِّ على المضارع أيضًا أو ردِّهِ إلىٰ بعضِ الموازينِ المذكورة. وأما البابُ الرابعُ والخامسُ فيكنى فيهمًا النصُّ على حركةِ الحرْفِ الأوسطِ من الماضَى في معرفةِ وزْنِ المضارع. لأنَّ مُضارعَ فَعِلَ بالكسر عند الْإِطلاق لا يكونُ إلا يفعَلُ بالفتْحِ كذا أصطلاحُ أَتْمَةِ اللغة في كتبهم. لأنَّ أَجتماعَ الكسرِ في الماضي والمضارع قليلٌ وكذا أَجتماعُ الكَسْرِ في الماضي مع الضَّمِّ في المضارع قليلٌ أيضًا لأنه من تداخُلِ اللغتين مثل فَضِلَ يفضُل ونحوِهِ ، فمتى ٱتَّفق نصُّوا عليه فيهمًا . ومضارعُ فَعُل بالضمِّ لا يكون إلا يفعُل بالضَّمِّ فني البابِ الرابع ِ والخامسِ لا نذكرُ إلا الماضيَ المقيَّدَ والمصدرَ فقط طلبًا للإيجاز. ومتى قُلنا في فِعْل مضارع ٍ بالضَّمِّ أو بالكَسْرِ فاعلم أَنَّ ماضبَهُ مفتوحُ الوسَط لا محالَة . وكذا أيضًا لا نذكُر مصدرَ الفعل الرباعي مع ذِكر الفِعل إلا نادِرًا لأن مصدرَهُ مُطّردٌ علىٰ وزْنِ الإِفْعال بالكسرِ لا يختلف. وكذا نُسْنِد كُلَّ فِعْلِ نَذْكُرُهُ إلىٰ ضميرِ الغائب غالبًا لأنه أخْصَرُ في الكتابة إلا في موضع يُفْضِي إلى أَشتباهِ الفعلِ المتعدّي باللازم آشتباهًا لا يزولُ من اللَّفْظِ الذِي نفسِّر به الفعل. أو يكون في إسناده إلى ضميرِ المتكلمِ فائدةُ . معرفةِ كونِهِ واويًا أو يائيًا نحوَ غَزَوْتُ ورمَيْتُ فيكونُ إسنادُهُ إلىٰ ضميرِ المتكلمِ دالًّا علىٰ مُضارِعِهِ. أو يكونُ مُضَاعَفًا فيكونُ إسنادُهُ إلىٰ ضميرِ المتكلمِ مع النص علىٰ حركةِ عينِ الفعلِ دالًّا عَلَىٰ بابِه نحو صَدَدْتُ ومَسِسْتُ ونحوهمَا ، أو فائدةٌ أخرى إذا طلبها الحاذقُ وجدها فحينثذً نُسْنِدُهُ إلىٰ ضميرِ المتكلم ونتركُ الآختصارَ دفعًا للاشتباءِ أو تحصيلًا للفائدةِ الزائدة . وإنَّمَا نذكُر في أثناء المختَصَرِ لفظَ الماضي مع قولنا : إنه من بابِ كذا لفائدةٍ زائدةٍ علىٰ مُعرفةِ بابهِ وهي كُونُهُ متعَّديًا بنفسه أو بواسطة حرفِ الجر وأيّ حرفٍ هو. وأما ما عدا الثلاثيُّ من الأفعال فإنَّا لم نذكُر له ميزانًا لأنه جارٍ على القِياسِ في الغالِبِ فمتى عُرِف ماضِيهِ عُرِف مضارِعُهُ وَمصدرُهُ إلا ما خَرج مُضارِعُهُ أو مصدرُهُ عن قِياسِ ماضِيه فإنَّا ننبُّهُ عليه. وكذا أيضًا لم نذكرِ الفعلَ المتعدّيَ بالهمزةِ أو بالتضعيفِ بعد ذكرِ لازمِهِ لأن لازمَهُ متى عُرِف فقد عُرِفَ تعدّيهِ بِالهمزةِ والتضعيف من قاعدةِ العربية ، كيف وإِنَّ تلك القاعدةَ مذكورةٌ أيضًا في حرفِ الباءِ الجارّة من بابِ الألف اللَّينةِ في هذا المختَصَر. فإنِ ٱتَّفق ذكرُ الفعلِ لازمًا أو متعدّيًا بواسطةٍ فذلك لفائدةٍ زائدةٍ تختَصُّ بذلك الموضِع غالبًا. قاعدة ثالثة : إعلم أنا متى ذكرنا مع الفعل مصدراً بوزن التفعيل أو التفعل أو التَّفْعِلة أو ذكر نا مصدراً من هذه الأوزانِ الثلاثة وحدة أو قُلنا فعَله فتفعّل كان ذلك كلَّه نصًا على أن الفيل مُشدّد إذ هو القاعدة فيؤمن الاشتباه فيه مع ذلك. والتزمنا في الموازين أنا متى قلنا في فعل من الأفعال إنه من باب ضرب أو نصر أو قطع أو غير ذلك من الموازين المعدودة فإنه يكون مُوازنًا له في حركاتِ ماضِيهِ ومضارِعهِ ومصدرهِ أيضًا على التصريف المذكورِ عند ذكر الموازين لا على غيرهِ إن كان للميزانِ تصريف آخر غيرُ التصريف الذي ذكرناه. وأما الأسماء فإنًا ضبطنا كلَّ اسم يشتبه على الأعم الأغلب إمّا بذكرِ مثال مشهور عقيبه ، وإمّا بالنص على حركات حروفه التي يقع فيها اللّبش ، وإن كان كثيرٌ ممّا قيدناه يستغني عن تقييدهِ الخواص ولهذا أهمله الحوهري وحمه ألله تعالى لظهورهِ عنده . ولكنا قصدنا بزيادة الضبط بالميزانِ أو بالنص عُمُوم الأنتفاع به وألّا يتطرّق إليه بمرورِ الأيام تحريف النَّسَّاخ وتصحيفُهُم فإنَّ أصولِ اللغة إنما يقلُّ النتفاع به وألّا يتطرّق إليه بمرورِ الأيام تحريف النَّسَّاخ وتصحيفُهُم فإنَّ أصولِ اللغة إنما يقلُّ النتفاع به وألّا يتطرَّق اليه بمرورِ الأيام تحريف النَّسَاخ وتصحيفُهُم المنزانِ أو بالنص عُمُوم الانتفاع به وألّا يتطرَّق إليه بمرورِ الأيام تحريف النَّسَاخ وتصحيفُهُم المنزانِ أو بالنص عُمُوم الانتفاع به وألّا يتطرَّق اليه بمرورِ الأيام تحريف النَّسَاخ وتصحيفُهُم المرتب اعتمادًا من مُصَيِّفيها على ضبطِها بالشكل الذي يعكسه التبديل والتحريف عن الحريم ، وينفعني وإيًاكم به إنَّه هو البَرُّ الرَّحيم . عملى خالصًا لوجْهِهِ الكريم ، وينفعني وإيًاكم به إنَّه هو البَرُّ الرَّحيم .